مجلة العلوم الإنسانية

Journal of Human Sciences

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب/ الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

18

العدد

الثامن عشر

Issued by Al - Marqab University
Faculty of Arts alkhomes

مارس 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ))

صدق الله العظيم

(سورة الروم – آيه41)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة شخطور رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب/ كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .أحمد)- أو (00218926308360 د. أنور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gma

قواعد ومعايير النشر

- تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهج ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الإسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

- نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

- ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه

المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً– عنوان الكتاب– مكان وتاريخ النشر– عدد صفحات الكتاب–اسم الناشر– نبذة مختصرة عن مضمونه– تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

– يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث مخالف وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

-لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

-تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن أن يرسل الى محكم آخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

- يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

-تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

–ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي، ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

– تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

–الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

– ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية وتخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

– يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

–تقدم البحوث إلى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، أو ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

–اذا تم إرسال البحث عن طريق البريد الإلكتروني او صندوق البريد يتم إبلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

– يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه أو إبداء رغبته في عدم متابعة إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط

بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

- يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
-يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

-يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

-في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي

في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

-يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

-يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار الاسم نفسه (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال أمام جميع أعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- بعض الأمور الجائزة على خلاف الأصل أو القياس (الرُّخَص الشرعية)
د. عادل فرحات الشبلى.....15
2- عناية العلماء الأعلام بعمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي
أ. مفتاح إمحمد صكو.....43
3- الجذور التاريخية للمذهب المالكي في ليبيا
محمد مصطفي المنتصر.....81
4-ظاهرة مضايقة المرأة في الفضاء العام: دراسة امبيريقية
د. عثمان علي أميمن 106
5- المعتقلات والسجون في صدر الإسلام (1- 40هـ/ 622- 660م) النشأة والتطور
د- حمزة محمد البكوش د- مفتاح جمعة اشكيك د-علي عبد السلام كعوان
د- أحمد حسين الشريف.....162
6-التحول الديمقراطي (دراسة في الأليات والتحديات)
د. رجب عمر العاتي – د. خالد إبراهيم أبورقيقة.....185
7-اضطراب الرواية وأثره على استنباط الأحكام
د. النفاتي موسى سالم الشوشان.....209
8-منهج تصنيف العلوم في الفكر الإسلامي (الفارابي وابن سينا إنموذجًا)
د. فوزية محمد مراد.....249
9- آثار أيام العرب على حياتهم
د. عبد السلام عبد الحميد علي أبو القاسم.....276
10- التركيبة السكنية في مدينة الخمس لعام (2018م) دراسة جغرافية.

د. محمود علي زايـــــد . د. نورية محمد أبو شرنتة.....298
11-مفهوم الأخلاق عند الغزالي
د. آمنة عبدالسلام الزائدي.....310
12-العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في استغلال الموارد الطبيعية لسهل مصراتة. دراسة جغرافية
أ. إبراهيم مفتاح الدقداق- أ:هيام أبوالقاسم أبوذينة-د: بشير عمران أبوناجي.....339
13-حبوب القمح والشعير وآثارها السياسية والاقتصادية على حياة سكان المدن الإغريقية ما بين (750 – 338 ق.م)
د. عياد مصطفى محمد اعبيليكة.....391
14- دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلابها وسبل تفعليه
أ.رويدا رمضان الفتني- د. فاطمة محمد أبوراس.....410
15- استراتيجية الحروب الاوربية ودورها في بلورة الواقع الاوربي في الفترة ما بين (1914-1918)م
د. عبد السلام عرقوب.....452
16-الاجتهاد في تحقيق المناط في ضوء مقاصد الشريعة
د: امحمد عبدالحميد المدني.....493
17- العلامة الفقيه:علي بن أبي بكر الحضيري وكتابه الفتح والتيسير(95- 1061هـ)
د. فرج رمضان الشبيلي- أ. جمعة عيد الشف.....507
18-الجرامنت ومظاهرهم الحضارية من خلال المصادر الأدبية والمعطيات الأثرية
د. محمد علي الدراوي.....540
19-الضم الحضري مفهومه ودوافعه
د. نورية محمد الشريف- د. فاطمة حسن احمودة.....562

20- مثالب الطاعنين ومعايب الخارجين على الخليفة عثمان بن عفان
د. عبدالله علي نوح.....583
21- كفاءة الايدي العاملة سياحيا واثرها على جودة الخدمات بفنادق مدينة الخمس (دراسة تطبيقية لآراء عينة من العاملين في قطاع الفندقة بمدينة الخمس)
د. خالد سالم معوال – د. صالحة علي فلاح.....610
22- من بعض استعمالات الحرف في الإعمال والإهمال
د. صالح حسين الأخضر.....641
23- الثروة المائية في ليبيا بين العرض والطلب.
د. عمر إبراهيم المنشاز.....688
24-the Effectiveness of Teaching Grammar in Context: Teaching Conjunctions as an Example
Mohammed O. Ramadan.....706
25- A research paper entitled “lack of coherence in a translation text”
Mr. Mohammed Ben Fayed - Mr. Khiri Saad Elkut 757
26- WRITING ERRORS COMMITTED BY SECOND YEAR STUDENTS IN ENGLISH DEPARTMENT,ARTS COLLEGE AT ELMERGIB UNIVERSITY
Abdulsalam Hamed Omar Altoumi.....777

من بعض استعمالات الحرف في الإعمال والإهمال

د. صالح حسين الأخضر

مقدمة

لقد استعمل الحرف استعمالات عدة غير الاستعمال البنائي للكلمة الذي لا دور للمعنى فيه، بل هو رمز لصوت تتركب منه الألفاظ، وهو معروف معلوم حتى لدى المبتدئين، فأول ما يدرس الدراس الحرف المكون للكلمة، وأما الاستعمال الذي نريده فإن للمعنى فيه دورا بارزا؛ لأنه يتضمن معنى وهو قسمان: قسم يندمج مع الكلمة فيتحد معها ويضفي عليها معنى جديدا غير المعنى الأصلي الذي تؤديه، كألف الفاعلية، وحروف المضارعة، والآخر يدخل على المفردات وعلى الجمل فيؤثر في معناها فقط، أو في معناها ومبناها، وهو ما يسمى عند النحاة بالحروف العاملة وغير العاملة.

فالحروف غير العاملة لا تخرج عن كونها مفضية إلى معنى يضاف إلى التركيب الذي تدخل عليه سواء أكان مفردا نحو السين من "سيذهب" أم جملة نحو همزة الاستفهام من "أقام زيد" أو أزيد قائم"، فالسين في الأول مخرج للفعل من الحال إلى الاستقبال، والهمزة مخرجة للجملة من الخبر إلى الإنشاء، ولا أثر له في العمل، إذ لم يترتب عليه أثر إعرابي، وفي تصنيف الكلمة فإن الحرف أحد أقسامها، فهو قسم مستقل لذاته؛ إلا أنه يخرج عنه إلى غيره كأن يكون اسما، فاستعمال الحرف على وجهين: اسما تاما بحيث يخرج من الحرفية إلى الاسمية، ولم تعد له علاقة بالحرفية إلا الصورة، ويعد في قسم الأسماء– وإن كان في الأصل حرف– كالضمائر نحو: ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو نون النسوة، أو ياء المتكلم والمخاطب وغيرها، وليس هذا موضوع البحث إلا في كونه مركبا تركيب الحرف.

وحرف بقي على حرفيته متضمن لمعنى وينقسم إلى قسمين: حروف عاملة وحروف غير عاملة، فغير العاملة نحو "قد" و"هل" و"بل"، والعامل منها نحو "إن" و"لام الأمر" وحروف الجر.

ولقد ثار جدل بين النحاة المتأخرين في أصل العمل فضلا عن عمل الحرف نفسه، هل العامل في اللغة موجود حقيقة أو هو شيء متخيل من صنع النحاة، وإذا قلنا: إنه موجود فما دلالة وجوده حتى يتبينه القارئ، وهل هذا العامل هو المتحكم في المتكلم ضرورة فلا يستطيع أن يخرج عنه أراد أو لم يرد، وكيف يكون حال من جهله ويتكلم على سجيته وفطرته.

ومن هنا نتساءل هل تتساوى أقسام الكلمة في كونها عاملة؟ أو كون بعضها عاملا والبعض الآخر غير عامل، وما السبب في العمل؟، وبالنظرة السريعة إلى أقسام الكلمة وتتبع أقوال النحاة في أعاريبهم نجد أن أكثر ما يوصف بالعمل هو الفعل، ثم الأسماء المشتقة، ثم الحرف، فهل كل منها عامل بذاته أم لا؟، ومن تعرض لعمل الحرف فلا شك أنه يطلع على أن هناك حروفا عاملة وأخرى غير عاملة، فما الفرق بينهما؟، ومن هنا جاءت فكرة بناء البحث على استعمال الحرف وإعماله وسميته "**من بعض استعمالات الحرف في الإعمال والإهمال**" وبنيته على مقدمة وثلاثة مباحث:

الأول: يعنى ببناء الحرف واستعمالاته.

الثاني: يعنى بقضية العامل في الحرف ومقارنته بالاسم والفعل.

الثالث: يعنى ببعض الحروف المختصة بالأسماء العاملة وغير العاملة.

الرابع: يعنى ببعض الحروف المختصة بالأفعال العاملة وغير العاملة.

الخامس: يعنى ببعض الحروف المشتركة.

وفي كل ذلك لم أتعرض لجميع الحروف؛ بل أخذ عينات منها علها تفي بالغرض المطلوب، ثم ذيلته بخاتمة لخصت فيها نتائج البحث، وفهرس للمصادر والمراجع فأسال الله تعالى التوفيق والسداد إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير

المبحث الأول: بناء الحرف واستعمالاته

الحرف في اللغة جانب الشيء أو طرفه قال الجوهري: "حرف كل شيء: طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل، وهو أعلاه المحدد"[1]، قال تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾[2] أي: على وجه وطريقة، هي ريب وشك[3] وسمي بالحرف لخروجه من طرف اللسان قال الجرجاني: "لأن الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل أي: طرفه، فسمي حرفا؛ لأنه يأتي في طرف الكلام"[4].

وفي اصطلاح النحاة ما دل على معنى في غيره قال المرادي: "وقد حد بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط"[5].

وما الحرف المكتوب إلا رمز للصوت المنطوق المخرج من اللسان فالباء: الصوت المخرج من بين الشفتين، والهمز هو الصوت الخارج من عند الحبلين الصوتيين، ولا معنى لهذه الحروف مفردة، وما هي إلا مجرد أصوات، وهي التي تسمى حروف المباني، فاللغة يجري التركيب فيها على مرحلتين:

---

[1] الصحاح "ح ر ف" 1342/4.

[2] الحج الآية رقم 11.

[3] ينظر: المحرر الوجيز 44/1. وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص24.

[4] أسرار العربية ص12.

[5] الجنى الداني في حروف المعاني ص20.

المرحلة الأولى: هي ما تتركب فيها الألفاظ من الحروف، دالة على معنى مفرد، فالسماء، دالة على ما علانا، والأرض دالة على ما تقلنا، والشمس دالة على ما يضيء نهارنا، والقمر دالة على ما ينير ليلنا، وقرأ، وسار، ونام، وقام، ويقرأ، ويسير، وينام، ويقوم، تدل على أفعال لنا، ومن، وعن، ولم، ولا، وإن، لا تدل على معنى حالة إفرادها، وتدل على معنى بعد تركبها في جملة.

المرحلة الثانية: تركيب الإسناد الذي يستفاد منه معنى مركبا لا معنى مفردا، وهو ما تتركب فيه الكلمات مع بعضها لتؤدي معنى أشمل وأوسع، إذ لو بقيت الكلمات مفردة لما استطاعت الإنسانية التفاهم مع بعضها، فمثلا الشمس، والحرارة، والنجوم، والجمال، والسماء، والصفو، مفردات لا تفيد معنى مركبا، فكل منها لها معنى لا يتعلق بما يقابلها ضرورة، فالشمس لا ترتبط بالحرارة وحدها ارتباطا بالطبيعة، إذا قد يسند إليها الطلوع، والغياب، والقرب، والبعد، والشعاع، وغيرها مما يتعلق بالشمس، والحرارة قد تكون للنار، وتكون للماء إذا سخن، وتكون للاحتكاك وغيرها، فإذا أسندت الحرارة إلى الشمس تعينت لها، وفهم هذا المعنى من خلال هذا التركيب، فإذا أفردت فلا رابط بينهما، كذلك بين النجوم والجمال، والسماء والصفو،

إذا أسندت فهم المعنى فتقول: الشمس حارة، واشتدت حرارة الشمس، والنجوم جميلة، والسماء صافية.

والربط بين الأسماء التي تمثل الجثث، وأحداثها الصادرة عنها الذي يمثله الفعل إما بإسناد الفعل نحو قام زيد، وأمطرت السماء، وغابت النجوم، وتسمى الجملة الفعلية، أو بالإسناد على الخبرية نحو: محمد قائم، والشمس طالعة، والجو جميل وتسمى الجملة الاسمية.

وليس على كل حال يتم بهما المعنى فقط؛ بل قد نحتاج إلى رابط آخر يربط بينهما؛ إذ لو أردنا التعبير عن المغادرة من مكة إلى المدينة في قولك: غادرت مكة

المدينة لما كان كلاما مفيدا، فالفعل "غادر" يعمل في مفعول واحد وهو مكة، ولا يمكن إعماله في المدينة؛ لأنها غاية له، والمغادرة تعني ترك المكان والانتقال إلى غيره على كل حال، فكلما غادرت مكانا انتقلت إلى غيره، ولكن أحيانا لا يذكر لعدم أهمية ذكره للمخاطب، كأن يقول المخاطب هل غادرت مكة؟ دون إرادة أين الوجهة الأخرى أجبت غادرت مكة، وتارة لا بد من ذكر المكان المنتقل إليه فتجيبه غادرت مكة "المدينة"، وهنا لا يتم الكلام إلا بوجود حرف يوصل أثر الفعل إلى المفعول الثاني "المدينة" ويبين الغاية التي تؤديه وهو حرف "إلى" واكتسبته من سياق الخطاب فتفيد وتكمل المعنى فتقول: غادرت مكة إلى المدينة، فلا بد من وجود الحرف ضرورة في بعض التراكيب حتى يتم المعنى، وإذا لم يصل الفعل إلى معمول إلا بواسطة الحرف تحمل الحرف معنى يؤديه في تلك الجملة كـ"من" في نحو: خرجت من البيت، وقمت للصلاة، جئت لأتعلم، وأعرضت عن زيد، وأقام عمرو؟، ولا يعلم الغيب إلا الله، وما محمد إلا رسول، فيمتنع خرجت البيت، وقمت الصلاة وكذا في البواقي، فباكتسابها المعنى من خلال التركيب عدت حرف معنى، وبهذا تكون الحروف نوعان:

حروف مبان: وهي الحروف التي تتركب منها الألفاظ، التي تكون أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف نحو: محمد، ضرب، لكن، ولا معنى لهذه الحروف فلا يقال: ما معنى الحاء من "محمد"، ولا معنى الباء من "ضرب"، ولا معنى اللام من "لكن" وكذا بقيــة حروف المعجـم، وإنما يتم بتركبـــها مع بعض تولد
اللفظ الذي بدوره يفيد معنى مفردا.

حروف معان: وهي الحروف التي تتضـمن معنى بتركبــها في جملــة، ويحدد

معناها السياق كمعنى "عن" التي للمجاوزة نحو: عفوت عن زيد، أي: تجاوزت عنه، فهذا معناها الأصلي وقد تتعداه إلى غيره نحو قوله تعالى ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[1] فإنها بمعنى "بعد" أي: حالا بعد حال مجاوزين الطبق إلى غيره [2]، وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾[3] فإنها بمعنى "على"، أي: على نفسه[4]، وكقول الشاعر:

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنتَ دَيَّانِي فَتُخْزِينِي[5]

أي: علي[6]. ويتوقف معنى الحرف على أمرين:

الأول: ما استعادت عليه العرب استعماله في معنى خاص كالاستفهام في الهمزة، فدخولها في أول الجملة يفيد معنى الاستفهام نحو: أمحمد قائم؟، وأقام زيد؟، والسين وسوف للاستقبال.

الثاني: تعلق الحرف بمعنى يربط بين كلمتين، كتعلق حرف الجر بالفعل، والحروف الناسخة بالابتداء، فمعناها وأثرها مرتبط بالمبتدأ والخبر نحو: كتبت بالقلم، فـ"القلم" آلة الكتابة، ولولا الحرف لما كان هناك ارتباط بين "كتب" والقلم، فلا يقال: كتبت القلم إلا على إرادة حذف مضاف أي: كتبت كلمة القلم، وهنا وقع أثر الفعل على الكلمة لا على القلم إلا أن المضاف إليه حل محل المضاف فأخذ حكمه، والمراد غير هذا، وإنما كون القلم آلة للكتابة الذي يفيده حرف الباء، فالجملتان مختلفتان، وإن محمدا قائم، فإن مؤكدة

---

(1) سورة الانشقاق الآية 19.

(2) أنوار التأويل وأسرار التأويل 516/3.

(3) سورة محمد الآية 39.

(4) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص246.

(5) البيت من البحر البسيط لذي الأصبع العدواني من قصيدة له مشهورة مطلعها:

يَا مَنْ لِقَلْبٍ شَدِيدِ الْهَمِّ مَحْزُونِ أَمْسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمِّ هَارُونِ

ينظر: أمالي القالي 255/1، خزانة الأدب 222/3.

(6) ينظر: أوضح المسالك 91/2.

لارتباط الخبر بالمبتدأ، إذ قد يكون الكلام مخالفا للواقع، فدخول إن يؤكد وقوعه، كأنك قلت: أؤكد قيام زيد، ولهذا يقول النحاة: إن الحرف الناسخ عمل لتضمنه معنى الفعل[1].

وعلاقة الحرف بالمعنى يرجع إلى معنى الفعل؛ لأجل أن الفعل يطلب المفعول على وجه لا يحققه الفعل مجردا دون دعم ما يساعده للوصول في العمل والمعنى، فالفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول؛ لأن معناه لا يتجاوز فاعله، وهو مختص به فـ"فرح زيد" لا يتعدى الفرح فاعله؛ لأنه شيء كامن في نفسه لا أثر له على حيز خارج عنه، وكذلك الفعل "ضحك" لا يتعدى صاحبه، فإن أردت تعديته بمعنى انتقال أثر الفعل من فاعله إلى غيره استعنت بالحرف إما بالهمزة نحو، أفرحت زيدا، وأضحكت عمرا، أو بالتضعيف نحو: فرّحت زيدا وضحّكت عمرا، أو غيرها من المعديات، فلا يصل أثر الفعل اللازم إلى مفعول إلا بواسطة الحرف.

والمتعدي إلى مفعول لا يصل إلى غيره إلا بنفس الواسطة أيضا فيصل إلى مفعول مباشرة، وإلى الثاني بواسطة الحرف كالفعل أنبأ قال العكبري: "فأما "نبأت" و"أنبأت" ففعلان متعديان إلى شيء واحد، وإلى ثان بحرف الجر كقولك: نبأت زيدا عن حال عمرو، أو بحال عمرو، وقد يحذف حرف الجر كقوله تعالى ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾[2] أي: عن هذا، وقد ذهب قوم إلى أنه يتعدى بنفسه، واستدل بهذه الآية وليس فيه دليل؛ لأنه قد استعمل في مواضع أخَر بحرف الجر أكثر من استعماله بغير حرف الجر"[3].

إن الأصل في بناء الحرف أن يكون على حرف واحد الذي هو أصله صوت ليس له معنى يؤديه، وإنما هو مؤد إلى تركيب مفرد مؤد بدوره إلى تضمن معنى، سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا، ومعروف أن أقل ما تتركب منه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف،

---

[1] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 178/1.

[2] سورة التحريم الآية3.

[3] اللباب في علل البناء والإعراب 256/1.

وهذا لا يعنينا في هذا البحث، وإنما الذي يعنينا منه المركب الحرفي، فالمركب الحرفي ينقسم إلى:

* الاسم المركب على صورة الحرف.

وهو الذي يدل على معنى في نفسه غير مرتبط بزمن لكنه مشابه للحرف في التركيب، فالأسماء منها المتمكن الذي يستقل عن غيره في لفظه ومعناه، ومنها المشابه للفعل بوجه من الوجوه ويسمى غير المتمكن، والقسم الثالث: المشابه للحرف وهو الذي يعنينا.

إننا إذا ما نظرنا إليه أنه اسم فليست ضمن دراسة هذا البحث؛ لأن بحثنا يختص بالحرف، ولكن لوجود صورة الحرف في الاسم تعرضنا له، إذ أن هذا الاسم هو حرف في الأصل ثم استعمل اسما، فالحروف المستعملة استعمال الأسماء تنقسم إلى قسمين:

1- حروف تحولت إلى أسماء بلفظها ومعناها ويمكن أن نمثل لها بالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

أولا: الضمائر

الضمائر أسماء ركبت تركيب الحروف فمنها ما ركب على حرف واحد كتاء الفاعل، وألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وياء التكلم والمخاطبة، وكاف الخطاب وتائها وغيرها، تقول: قمت، وقاما، وقاموا، وقمن، وكتابي، وقومي، وكلمتك، وما ركب من حرفين كبعض الضمائر متصلة أو منفصلة نحو: "نا" الدالة على الفاعلين أو المفعولين كضربْنا وضربَنا، و"هم" الدالة على جماعة الذكور الغائبين نصبا وجرا نحو كلمتهم وكتابهم، و"كم" لجماعة الذكور في الخطاب نصبا وجرا نحو: كلمتكم وإليكم، و"هو" في مثل: هو رجل مجد، و"هي" نحو: هي ذات علم، و"هم" لجماعة الذكور مثل: هم طلاب متميزون، وما ركب من ثلاثة أحرف كـ"أنت" للمذكر والمؤنث نحو أنت رجل

مخلص، وأنتِ معلمة مجدة، وهما تلميذان مجتهدان، أو أربعة أحرف كأنتم نحو أنتم قوم، أو خمسة أحرف كـ"أنتما" و"أنتن" نحو أنتما سائقان ماهران، وأنتن نساء مسلمات.

وهذه الحروف انفصلت بالكلية عن أصلها في اللفظ والمعنى، فلم تعد لها علاقة بالحرف، فاللفظ اسم، ومعناه الدلالة على معنى في نفسه كما يدل العلم، ولم يبق من صور الحرفية إلا بناؤه، فهذه الأسماء "الضمائر" مبنية بناء الحرف، والصور الجامعة بينهما هي الحرفية التي أبقته على هذا، وهو سبب بنائها كما قال ابن مالك في ألفيته:

والاســـم منه معـرب ومبـــني لشبـــه من الحروف مدنـــــي

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا .....

وما يعنينا من ذلك أن الحرف قد استعمل اسما دون تركيب، وإن ركب في بعضها من حرفين أو ثلاثة أو أكثر، فما ركب منها لا تنسحب عليه علة البناء، ولكن لأجل أن الضمائر صورت صورة الحرف للاختصار، وتتمثل فيما ركب من حرف ثم من حرفين، فلم يعتد بما هو أكثر من ذلك، واطرد فيها البناء؛ لأن المشابهة في الوضع تتأتى فيما ركب من حرف أو حرفين، ولا تتأتى فيما ركب من ثلاثة أحرف فما فوق؛ لأن ذلك هو تركيب الأسماء والأفعال.

وعلى هذا النمط استعمل الحرف اسم إشارة كالذال في "ذا" و"تا" على رأي الكوفيين قال الرضي: "وقال الكوفيون: الاسم: الذال وحدها والألف زائدة"[1]، وأما البصريون فيجعلونه ثلاثيا قال الرضي: "قال الأخفش: هو من مضاعف الياء؛ لأن سيبويه حكى فيه الإمالة"[2]، فعلى رأي الكوفيين هو مركب من حرف واحد، وإن كان التحقيق في ذلك يحتاج إلى مزيد بحث، وهو اسم دون شك قال المطرزي في إطار كلامه عن الاسم:

[1] شرح الرضي على الكافية 474/2، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة669/2، المسألة 95.

[2] شرح الرضي على الكافية 474/2.

"ومنها: المبهم، وهو نوعان: أسماء الإشارة " ذا " وتَا ..." [1]، ومن الموصولات "من" و "ما" و"أل" قال ابن مالك في ألفيته:

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَاذُكِرْ .....

فـ"من" حرف استعمل اسم موصول نحو قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾[2] وقول الشاعر:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيرُ [3]

فـ"من" في الآية اسم موصول بمعنى الذي، أي: كل الذي في السموات والأرض، و"من" في "من يعير" بمعنى "الذي، والثانية بمعنى "التي" أي: التي قد هويتها. و"ما" أيضا في نحو قوله تعالى ﴿ سَبّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[4] وقول الشاعر:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِي مِن ذُو عِندَهُم مَا كَفَانِيَا"[5]

وفي رواية "ذي" على الإعراب لا البناء[6]، فـ"ما" في الآية والبيت بمعنى "الذي" أي: الذي في السماوات، والذي في الأرض، والذي كفانيا قال التبريزي في شرح البيت: "ويكون "ذو"

---

[1] المغرب في ترتيب المعرب 402/2.

[2] الرعد الآية 16.

[3] البيت من البحر الطويل ينسب إلى مجنون ليلى، وإلى العباس بن الأحنف أيضا.
ينظر: الدرر اللوامع 87/1. شرح شواهد العيني 1/ 431 .

[4] سورة الحشر الآية رقم 1، سورة الصف الآية رقم 1.

[5] البيت من البحر الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي في ديوان الحماسة من قطعة مطلعها
وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي الْبَوَاكِيَا
ينظر: شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي 712/2.

[6] ينظر: شرح التصريح على التوضيح 160/1.

بمعنى الذي، و"عندهم" في صلته، و "ذو" هذه طائية، ولا يعدل عن هذه الرواية في هذا البيت"[1]، وهي بحسب الأصل حرف لا اسم.

و"أل" هي حرف تعريف يدخل على النكرة فيعرفها، وله عدة معان، ولكنه يستعمل اسم موصول عند جمهور النحاة يشترك فيه العاقل وغيره قال المرادي: "و"أل" يشترك فيه العاقل وغيره، وهي اسم موصول عند الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، والصحيح أنها اسم"[2]، وقال عباس حسن: "ومع أن "أل" اسم موصول، وتعتبر كلمة مستقلة فإن الإعراب لا يظهر عليها؛ وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها التي تعرَب مع مرفوعها صلة لها"[3].

والقسم الثاني: حروف استعملت أسماءً ولكنها لم تتخل عن حرفيتها ويمكن التمثيل لها بالآتي:

حروف الجر:

الكاف

الكاف يكون حرفا واسما على رأي الأخفش والفارسي وكثير من النحويين، ولها ثلاثة أحوال:

الأول: تعين الحرفيــة إذا وقعـت زائدة نحو قولـه تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾[4] أو كاف أخرى كقول الشاعر

---

[1] شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي 713/2.

[2] توضيح المقاصد والمسالك434/1، وينظر: شرح ابن عقيل 149/1.

[3] النحو الوافي 357/1.

[4] سورة الشورى الآية رقم 9.

وغيرُ وَدٍّ جاذِلٍ أَو وَدَّيْنْ وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ[1]

وجعلها سيبويه اسما قال: "ومعنى الكاف معنى مثل"[2]، وقال ابن جني: "والكاف الثانية في قوله [البيت السابق] أي: كمثل يؤثفين"[3]، أو أن تقع مع مجرورها صلة عند بعض النحاة كقول الشاعر:

مَا يُرْتَجَى وَمَا يَخَافُ جَمْعًا فَهْوَ الَّذِي كَالْغَيْثِ وَاللَّيْثِ مَعًا[4]

تتعين الحرفية في البيت لتعين حذف المبتدأ في الصلة قال المرادي: "تتعين الحرفية في ذلك، لإجماعهم على استحسانه. ولو كانت الكاف في ذلك اسماً لزم أن يكون المبتدأ محذوفاً من الصلة، أي: فهو الذي هو كالغيث. وحذف المبتدأ من صلة الذي في مثل ذلك قبيح"[5].

الثاني: تعين الاسمة فيما إذا كان مجرورا بحرف الجر أو بالإضافة نحو:

بِكَا اللَّقَوْةِ الشّغْوَاءَ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأُولَعَ إِلاَّ بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ[6]

وقول آخر:

تَيَّمَ القلْبَ حُبٌّ كَالْبَدْرِ لاَ بَلْ فَاقَ حُسْنًا مَنْ تَيَّمَ الْقَلْبَ حُبًّا [7]

أو كونه مرفوعا بالفاعلية، أو الابتداء، أو اسم كان نحو:

---

(1) البيت من بحر السريع– وقد خطأ البغدادي من قال إنه من الرجز – لخطام المجاشعي من قطعة مطلعها

حي ديار الحي بين الشهبين وطلحة الدوم وقد تعفين

ينظر: الكتاب 32/1، 480، الخصائص368/2، خزانة الأدب367/1.

(2) الكتاب 32/1.

(3) الخصائص368/2.

(4) البيت من بحر الرجز مستشهد به على تعين الحرفية. ينظر: مغني اللبيب181/1، الجنى الداني 81.

(5) الجنى الداني81.

(6) البيت من البحر الطويل مجهول القائل. ينظر: الدرر اللوامع 73/2، شرح شواهد العيني هامش الخزانة.295

(7) البيت من البحر الخفيف مجهول القائل. ينظر: الدرر اللوامع 73/2، خزانة الأدب263/4، همع الهوامع198/4.

أَتَنتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ[1]

قال الجرجاني: "فالكاف ههنا اسم؛ لأنها فاعلة، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها"[2] وقول الشاعر

أَبَداً كَالْفَرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَّارُ[3]

قال العيني: "الكاف اسم في محل الرفع على الابتداء، والظرف– أعني قوله "فوق ذراها"– خبره"[4]، وقول آخر:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلاَمَةٍ حُباً لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي[5]

والتقدير: لو كان مثل قدر قلامة حبا، قال المرادي: "واعلم أن منهم من تأول هذا كله على حذف موصوف وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور مقامه"[6].

الثالث: ما تجوز فيه الحرفية والاسمية في نحو زيد كالأسد، فيجوز أن تقدر الكاف بـ"مثل" والتقدير زيد مثل الأسد، أو تكون حرف تشبيه لا غير قال المرادي : "مذهب الأخفش والفارسي، وكثير من النحويين، أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار"[7]

---

(1) البيت من البحر الطويل للأعشى في ديوانه من قصيدته المشهورة التي مطلعها

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أيُّها الرَّجلُ

الديوان ص287.

(2) أسرار العربية ص258.

(3) البيت من البحر الخفيف مجهول القائل. ينظر: شرح شواهد العيني بهامش الخزانة292/3.

(4) شرح شواهد العيني بهامش الخزانة293/3.

(5) ديوان جميل بثينة من قصيدة في ديوانه مطلعها

أبثينَ إنكِ ملكتِ فأسجحي وخُذي بحظّكِ من كريمٍ واصلِ

ويروى "فضل وصلتك" بدل "حبا لغيرك" ، و "مَا أتَاهَا أَرْسُلِي" الديوان ص170.

(6) الجنى الداني في حروف المعاني ص83.

(7) الجنى الداني في حروف المعاني ص79.

وأكتفي بما قد يكون موفيا بالغرض الذي هو إيضاح أن من استعمالات الحرف الاسمية لحلوله محل الاسم، ومن الحروف التي استعملت أسماء وحروفا: عن، على، الكاف، إلى، قد، أنْ، أل.

المبحث الثاني : العمل في الحرف

إن النحاة كثيرا ما يستعملون لفظ العامل، فيقولون "العامل فيه، و"معمول الفعل" والمعمولات، العامل الظاهر والمقدر، وغيرها من هذه المصطلحات، وقد استعمله النحاة في غير ما موضع من كتبهم مثال ذلك قول سيبويه: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ"[1]، وقول المبرد: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل"[2]، وخصص لها ابن السراج بابا ذكر في أوله "ذكر العوامل من الكلم الثلاثة الاسم والفعل والحرف"[3]، كما نقل الأنباري عن الكوفيين استعمالهم له فقال: "ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا"[4]، فجل النحاة يثبتون العامل، وألف أبو علي الفارسي كتابا سماه "مختصر عوامل الإعراب" كما ألف الجرجاني كتابا آخر سماه "العوامل المائة"، ولهذا يقولون في تعريف الإعراب: ما جيء لمقتضى العامل قال ابن مالك: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[5]، ولا زال علماء النحو يتعاملون مع العامل مقرين بوجوده.

---

[1] الكتاب 13/1.

[2] المقتضب 36/3، وينظر: الأصول51/1، الخصائص428/2، أسرار العربية ص22.

[3] الأصول 51/1 .

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 5، 45/1.

[5] شرح التسهيل 33/1، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك296/1، شرح الأشموني54/1، شرح التصريح على التوضيح56/1، همع الهوامع 40/1.

إلا أن هناك بعض النحاة ينفون وجود العامل بوجه من الوجوه ويقولون إن المتكلم هو العامل بنفسه، فهو الذي يرفع وينصب ويجر، وعلى رأس هؤلاء ابن مضاء القرطبي الذي شن حملة على النحاة، وحذا حذوه بعض المعاصرين مثل: إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، وعبد المتعال الصعيدي، وشوقي ضيف وغيرهم ممن نادوا بحذف العامل كليا أو جزئيا من مصطلحات النحو، ودمج بعض أبواب النحو في بعض، وقد دعاهم إلى ذلك رؤيتهم أن المتكلم ذاته هو العامل، واللفظ لا عبرة له، يقول ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد"[1]، "ثم قال بعد إيراده جملة قالها ابن جني في كتاب الخصائص "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[2].

ومقتضي العمل في الجملة- والذي درج عليه النحاة- هو الفعل والاسم الجاري مجرى الأفعال "الأسماء المشتقة"؛ لاقتضائها معناه كاسم الفاعل واسم المفعول، فإن فيها معنى الفعل، فأقسام الكلمة ثلاثة:

الأول: الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن كما عرفه النحاة، وهو ينقسم إلى قسمين:

1 – العلم: وهو ما دل على ذات معينة جثة كانت نحو زيد، مرتجلا كان أو منقولا، أو معنى كالحلم والصبر، ومجرد وجوده لا يقتضي شيئا، وبذا فإنه لا يعمل؛ لأن الذات غير متغيرة فيقتضي تغيرها إلى مغير أو مؤثر، ولهذا فإننا نجد بعض النحاة لا يعملون المبتدأ

(1) كتاب الرد على النحاة ص76 .

(2) المصدر نفسه ص77.

في الخبر مع أنه لا تتم الفائدة إلا به؛ لأنه في الأصل غير مقتضيه، وإنما المقتضي الإسناد لا المبتدأ، والكوفيون يعملونه في الخبر، ويعملون الخبر فيه، وهذا ما يحتاج إلى مزيد إيضاح وبيان في بحث خاص.

2 – الوصف: وهو الاسم المشتق الذي يتضمن معنيين:

أ– معنى الحدث ويمثله في التركيب أحرف الفعل، فـ"ذاهب" فيه مضمون الحدث الذي يؤديه الفعل "ذهب" وهي الذال والهاء والباء، و"كاتب" فيه مضمون "كتب" بحروفه.

ب– الذات المتصفة بمعنى الفعل سواء بالفاعلية أو المفعولية كـ"ضارب" و"مضروب"، فالأول متصف به على أنه الفاعل، والثاني متصف به على أنه وقع عليه معنى الفعل.

كما يفيد مع هذين المعنين في بعض المشتقات الأخرى معنى ثالثا، وهو إفادته المبالغة والتفضيل في صيغ المبالغة والتفضيل وغيرها.

الثاني: الفعل: وهو ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمن ماض أو حاضر أو مستقبل، خبرا أو إنشاء، والفعل عَلَم على حدث وقوع فعل من فاعله، وفاعله الذات، فمجرد وقوع الفعل يقتضي فاعله، ويقتضى إن كان متعدي الأثر إلى من وقع عليه، ويقتضي مكانا وزمانا، ويقتضي هيئة، فلا وجود لفعل دون فاعل أو مكان وزمان له.

الثالث: الحرف وهو ما لا يدل على معنى في نفسه، وإنما يفيد معنى من خلال سياقه، ولهذا تعددت معاني الحرف الواحد، حتى أن النحاة اختلفوا في معاني الحرف، هل هو على هذه المعاني كلها على وجه الحقيقة، وبذلك يكون المحال باجتماع معان متعددة على موضع واحد، وإما أن لها معنى أصليا والمعاني الأخر تعاقبها مجازا.

ومن هنا يقتضي إجابة عن سؤال: هل الحرف عامل بلفظه أو بمعناه على أنه يقتضي معمولا كما يقتضي الفعل؟، مثلما يقولون في حروف الجر، أو غير عامل بنفسه كما قال بعض النحاة في "إلا" وما هو واسطة بين العامل والمعمول.

اتفق النحاة على أن العمل للفعل؛ لأنه إذا وقع الفعل استلزم فاعلا يطلبه، فإذا كان الفعل هو الطالب للفاعل فكأنه معمول له في التركيب، إذ لولا الفعل في الجملة لما كان الفاعل، ولو كان في الأصل أن الفاعل هو محدث الفعل لا العكس، فالمنظور إليه هنا التعلق في التركيب لا واقع الحال، وإنما الكلام ممثل للواقع كما في قولهم: هو فاعل في المعنى كالتمييز في: طبت نفسا فـ"نفسا" وإن كانت منصوبة على التمييز وهي فضلة، إلا أنها في المعنى عمدة؛ لأنها هي الفاعل حقيقة، إذ أصل المعنى طابت نفسك قال ابن السراج: "والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحما، وتصبب عرقا، وطبت بذلك نفسا، وامتلأ الإناء ماء، وضقت به ذرعا، فالماء هو الذي ملأ الإناء، والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصبب، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل"[1] ففي تركيب طبت نفسا، فاعل الفعل في اللفظ ضمير المخاطب مضاف إليه الفاعل في المعنى، فنفسه التي طابت وليس هو، والأصل: طابت نفسك، ثم نسب الفعل إلى المضاف مبالغــة ولكن

على الإبهام كما إذا قلت: طبت، فقط ثم ميز بـ"نفسا"، وهو الفاعل في المعنى.

والخبر معمول المبتدأ ومسند إليه، فالمبتدأ متعلق بالخبر ولو كان بناء الجملة على الاسم المبتدأ به كما في قولنا: زيد قائم، إلا أن صورة اللفظ حصول الإخبار بما فعل لمن يجهله، فالعامل الذي جعل الخبر مرفوعا طلبُ المبتدأ له على سبيل الإسناد، فالخبر مسند للمبتدأ الذي هو فاعل في الأصل إذ معنى قولك: زيد قائم هو قام زيد.

وأما الحرف فأبعد ما يكون عن العمل في أصل الوضع؛ لأنه لا معنى له في ذاته في الأصل، ولا يفيد معنى إلا من خلال سياق جملة، وإن جرد عن التركيب لم يعد له معنى فلا نقول مثلا "بـ" وحدها– دون متعلق لها– معناها كذا؛ لأن حروف الجر لا بد لها

---

[1] . الأصول 222/1 .

من متعلق، ولذا تعددت معانيها، فالباء لها عدة معان لا تستبين إلا من خلال الجملة كالاستعانة، والإلصاق، والتعدية، وهي وحدها لا تفيد شيئا ولا يعرف شيء من هذه المعاني، فإذا قلت: مررت بزيد قيل عنها: إنها للإلصاق، وإذا قلت: ذبحت بالسكين كانت للاستعانة، وعمل الحرف هنا متصل بالفعل لا من ذاته؛ لأنه إذا حذف نصب وهو الذي يسميه النحاة النصب على نزع الخافض، وكأن الإعراب رجع إلى أثر الفعل مباشرة، ولو كان هو العامل لما جاز حذفه ولا دليل عليه، ويكثر قول النحاة على الجار والمجرور "متعلق بكذا".

والأحرف تختلف في تحملها المعاني بين الإفراد والتعدد، فمنها ما يقتصر على معنى واحد نحو "لم" للنفي، و "لن" للنهي، والسين للاستقبال، ومنها ما تتعدد معانيها كحروف الجر.

وتتعد معاني حروف الجر تبعا لوجه طلب الفعل له، فالأفعال تطلب المفاعيل بأوجه مختلفة فقد يقع عليها أثر الفعل نحو كتبت كلمة، أو به نحو كتبت بالقلم، أو عليه نحو كتبت على الورقة، أو يقع بجواره نحو: مررت بزيد، أو بدلا منه نحو اشتريت الكتاب بدرهم، أو ظرفية نحو: جلست بالحجرة، أو بصحبته نحو قوله تعالى ﴿اهْبِطْ بِسَلاَمٍ﴾[1] أي: مصاحبا، فيتعلق الحرف بعامل على الوجه الذي يتفق معه معنى الفعل مع ما بعد حرف الجر، وعلاقة الفعل بمعنى الحرف تحتاج إلى بحث أطول وأوسع وأشمل.

والحرف هو الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كـ"عن" و"على" ونحوهما قال ابن منظور: "قال الأزهري: كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني واسمها حرف"[2].

---

[1] سورة هود الآية رقم 48.

[2] لسان العرب " ح ر ف" 41/9.

واختلف أسلوب العرب في إعمال الحرف وإهماله فتارة يعملونه وأخرى يهملوه، فهل لإهمالهم وإعمالهم للحرف من وجه يطرد أو لا؟، يقول النحويون: إذا اختص الحرف بشيء على وجه الاطراد عمل، وإن لم يختص أهمل.

ويعنى بالاختصاص عند النحاة انفراده به قال الراغب: "والتخصص: تفرد بعض الشيء بما يشاركه فيه جملته"[1] وقال أبو هلال العسكري: "الاختصاص انفراد بعض الأشياء بمعنى دون غيره كالانفراد بالعلم والملك"[2]، والاختصاص في اللغة القصر يقال: اختصصته به، قصرته عليه، وهنا يعنى به اختصاص الحرف بنوع من أنواع الكلمة كاختصاص حروف الجر بالاسم، وحروف الجزم بالفعل، فإذا اختص بقبيل منها عمل قال الرضي: "وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين"[3]، ويقول السيوطي: "والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختص ألا يعمل، وقيد أبو حيان الأول بألا يتنزل منه منزلة الجزء، فإن تنزل كـ"أل" وسين التنفيس لم يعمل"[4]، ولا يضر زوال الاختصاص لأنه عارض عليه لا أصل، والعبرة بالأصل قال الصبان: "يكفي في صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل، ولا يضر عروض زواله"[5].

وعدم العمل إما على الإطلاق أو فيما اختص به لتظهر مزية الاختصاص من عدمه، فإذا لم يختص وصار مشتركا كهمزة الاستفهام فإنها تدخل على الاسم والفعل والحرف فلا تظهر لها مزية بقبيل ما أهمل؛ لعدم إرادة التمييز في أحد القبيلين قال

---

[1] المفردات في غريب القرآن "خ ص ص" ص149.

[2] معجم الفروق اللغوية ص 27.

[3] شرح الرضي على الكافية 53/4.

[4] همع الهوامع 27/1.

[5] حاشية الصبان على الأشموني 439/1.

الصبان: "لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به"[1]، والحروف بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مختص بالأسماء، ومختص بالأفعال، ومشترك بينهما.

المبحث الثالث

الحروف المختصة بالأسماء العاملة وغير العاملة

اختصت بعض الحروف بالأسماء فلا تدخل على الأفعال وهي على وجهين:

1 – مختصة بالاسم عاملة فيه نحو: **حروف الجر**

حروف الجر تُعدِّي أثر الفعل إلى الاسم في المعنى والإعراب، فهي رابطة لمعنى الفعل بالاسم، وبيان للعلاقة بينهما، فالفعل اللازم لا يصل إلى مفعول فيؤثر فيه، فهو مقصور على فاعله، ولهذا لقبه بعض النحاة بالفعل القاصر، فأفعال السجايا نحو جاع، وعطش، وفرح، ونام، وقام، أفعال لازمة غير متعدية لقصورها على فاعليها، ولكن قد ترتبط بمفعول عن طريق علاقة ما، ولا تظهر تلك العلاقة إلا بالحرف نحو: فرحت بك، فالفعل "فرح" لازم؛ لأن صدوره من فاعله واقع عليه دون غيره فلا يتعداه، ولكن إن صدر منه لعلاقة بغيره تعدى بالحرف الذي يفيد تلك العلاقة، فالمجرور في المثال سبب لحدوث الفرح من فاعله، أي: أن المخاطب فيه قام بما يفرح المتكلم نحو فرحت بنجاحك، فالنجاح هو سبب حصول الفرح، فالباء هنا أفادت السببية التي يحتاجها الفعل، وتفيد الإلصاق مع الفعل "مرّ" نحو: مررت بزيد، أو الاستعانة مع الفعل "ذبح" نحو: ذبحت بالسكين، ولا يستقيم استعماله على وجه التعدي فتقول: ذبحت السكين؛ لأن الذبح وقع به لا عليه، كما يصح أن تقول: ذبحت الشاة دون الباء لوقوع فعل الذبح عليها.

---

[1] المصدر نفسه1/73.

والفعل "عجب" لازم يتعدى بالهمزة، أو بـ"من"، نحو: عجبت من كلامك، فالعجب شعور يحدث في النفس بتأثير خارجي، والشيء الجاري على غير العادة يحدث في النفس أثرا يقول الجرجاني: "تغير النفس بما خفي سببه وخرج عن العادة مثله"[1]، فيقال: أعجبني الحديث، فتعدى فعل التعجب بالهمزة، التي صيرت الفعل متعديا بعد اللزوم قال القُحَيْفُ العُقَيْلِي :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]

فـ"الرضا" فاعل، وياء المتكلم مفعول به، ولا يقال: عجبني الحديث أو عجبني رضاها، ويقال: تعجّبت منه، أي: حدث لي عجب بسببه، فتعدى بـ"من" السببية قال البحتري:

مَهْمَا تَعَجَّبْتَ مِنْ شَيْءٍ فَلَسْتَ تَرَى شَرْوَى اللَّيَالِي إِذَا أَكْدَتْ وشَرْوَانَا[3]

وأرى أن سبب العمل في حروف الجر ليس الاختصاص وحده، وإن كان هو المعتبر في الأصل، إنما يضاف إليه ما أنيط بالحرف من عمل، فالحرف في حد ذاته ليس هو العامل وإن ارتبط به، فحيثما كان حرف الجر كان الاسم مجرورا، وإنما الفعل الذي احتاج إلى الحرف لإيصال أثر الاسم الذي بعده، فالمجرور في الحقيقة هو مفعول للفعل؛ إلا أن الفعل قصر عنه فلم يؤثر فيه نصبا؛ لأن المعنى يمنعه، إذ لو قلت: كتبت بالقلم، لا يستقيم أن تقول: كتبت القلم كما في نظيره في تركيب كسرت القلم، فالمعنى لا يستقيم أن يؤثر فعل "كتب" على القلم، كما يؤثر على القصة في قولك: كتبت القصة، فوصول أثر الفعل لا يستقيم إلا بالباء؛ لكون القلم مستعان به لا نفسه المكتوب، وأما

---

[1] كتاب التعريفات(ع ج ب) 105.

[2] البيت من البحر الوافر . ينظر: خزانة الأدب 247/4، الدرر اللوامع57/2.

[3] البيت من البحر الطويل للبحتري في ديوانه 2150/1.

الفعل "كسر" فإنه يقع عليه دون حاجة إلى الحرف، فوظيفة الحرف هي الربـط بين العامل والمعـمول، وخص بالجر للفرق بينه

وبين ما يصل إليه الفعل بنفسه، فما يصل إليه بحرف أضعف مما يصل إليه بنفسه.

2- غير مختصة بالاسم وعاملة فيه نحو:

أ- "إن" التوكيدية الناسخة

هي حرف توكيد يعمل في الجملة النصب والرفع؛ لحلوله محل الفعل لتضمنه معناه، فـ"إن" للتأكيد، والفعل الذي بمعناها أكد يؤكد، وعمله أن يرفع فاعلا، وينصب مفعولا، و"إن" وأخواتها محمولة عليه وفرع عنه، ولا تختص في دخولها على الجملة بالاسم وحده؛ بل دخولها على الجملة بأكملها فلا يصح أن يقال: إن زيدا ونسكت؛ لعدم الفائدة، ولذا فإن "إنّ" لم تعمل في الاسم كحرف يماثل حرف الجر؛ بل عملت في كون الاسم أحد جزأي الجملة، فهي مؤكدة لما أسند للاسم من خبر، مشابهة في التركيب للجملة للفعلية من فعل وفاعل ومفعول، فعملت عمل الفعل معكوسا، فلو كانت مختصة بالاسم لعملت الجر فيه مثل حرف الجر، ولا وجه للنصب فيها، وعلة عملها النصب والرفع في المبتدأ والخبر؛ لأنها أشبهت الأفعال في اللفظ والمعنى، فالمشابهة اللفظية مجيؤها على ثلاثة أحرف أو أكثر، وفي المعنى أن كل حرف منها يدل على معنى معين، والفرق بينها وبين حروف الجر أن حروف الجر اكتسبت عملها من كونها واسطة بين الفعل ومفعوله الذي هو الاسم واختصت به، والحروف الناسخة متضمنة لمعنى الفعل الذي حلت محله، فـ"إنَّ" تدل على معنى أؤكد[1]، ولا تدخل إلا على الجملة الاسمية إلا إن خففت فيقل عملها قال ابن مالك في الألفية:

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ .....

[1] ينظر: هامش2 من تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ليوسف البقاعي 50/1.

وإن فتحت همزتها ففي إعمالها مذاهب أجمله السيوطي بقوله: "وفي إعمالها حينئذ مذاهب:

أحدها: إنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون.

الثاني: أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر نحو: علمت أن زيدا قائم، وقرئ ﴿أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾[1] وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك: فإن قيل ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف؛ وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها، وهلا قيل إنها ملغاة ولم يتكلف الحذف، فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة، وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل، ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة؛ بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولى"[2] .

ب – لا النافية للجنس

"لا" النافية للجنس حرف يختص بالدخول على الجملة الاسمية، وعامل فيها، وهي محمولة في عملها على "إن"، إلا أن "لا" تبنى مع اسمها إن كان مفردا نحو: لا رجلَ في الدار، وتنصبه إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف نحو: لا غلامَ رجل حاضر، ولا طالعا جبلا ظاهر، قال الشيخ خالد الأزهري: "فإن قيل: "لا" النافية غير مختصة مع أنها عاملة، فالجواب ما قاله المرادي أن "لا" إذا قصد به النفي العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل"[3]، واختلف النحاة في خبرها، فسيبويه يرفعه خبرا على

---

[1] سورة النور الآية 9.

[2] همع الهوامع 184/2.

[3] شرح التصريح على التوضيح 338/1.

محل "لا" واسمها قال الأزهري :"وأما إذا ركبت فعن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر، بل النكرة مع "لا" في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ، مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول "لا"، والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضًا، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد"[1].

وفي الموضعين نستطيع أن نقول إنها اختصت لاختصاصها بالجملة الاسمية، فالاسم صدر الجملة، ولا ترى إلا متصلة به، إلا أن تأثيرها على كلا جزأي الجملة، وذاك عكس حروف الجر لقصور أثره على الاسم مفردا.

2 – مختصة بالاسم وغير عاملة فيه نحو: "أل" التعريفية

لام التعريف حرف ينقل الاسم من التنكير إلى التعريف، ومختص به فلا يدخل إلا على الأسماء، ودخولها على الفعل في بعض المواضع مؤول عند جمهرة النحاة نحو قول الشاعر:

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُرْبِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[2]

فقيل: هي في البيت اسم موصول، وقيل أراد الشاعر "الذي يجدع، وقيل بقية الذي[3]، قال الرضي: "بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر"[4]، ومثله قول الفرزدق:

مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ[5]

---

[1] المصدر نفسه 337/1

[2] البيت من البحر الطويل لذي الخرق الطهوي. ينظر: نوادر أبي زيد ص276، الخزانة14/1.

[3] ينظر: شرح الكافية الشافية298/1، الجنى الداني ص201، الخزانة14/1.

[4] شرح الكافية للرضي44/1 .

[5] البيت من البحر البسيط. ينظر: الخزانة14/1، شرح شواهد العيني بهامش الخزانة111/1.

فـ"أل" هي حرف مختص بالاسم يدخل عليه فيفيده تعريفا بعد تنكير؛ وأما الفعل فلا يتعرف، فأغلب الأحيان لا يكون إلا جملة، فلا يستقل بنفسه في معنى الكلام إلا إن أريد لفظه، فلا ينطق إلا مع فاعله ظاهرا أو مضمرا، والجمل من النكرات، وكذلك الحرف.

ومع أن "أل" مختص بالاسم إلا أنه لا يعمل فيه، وأصبح كالجزء منه، ولذا يتعداه العامل فيعمل فيما دخل عليه، قال ابن عقيل: "وإنما قيل "ولم يكن كالجزء منه احترازا من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطي العامل لها نحو: مررت بالغلام"[1]، وهي بمثابة الفصل بين العامل والمعمول فقولك: مررت برجل، ومررت بالرجل سيان في الإعراب، إلا أن في ذلك نظر، لملاحظة أن المدخول عليه ليس واحدا، بل هما قسمان منفصلان، فالنكرة قسم، والمعرفة قسم ثان، ففي المثال الأول دخلت على نكرة، وفي المثال دخلت على
معرفة، وخلاصة الأمر أن "أل" اختصت بالاسم ولم تعمل فيه.

المبحث الرابع: الحروف المختصة بالأفعال

هناك من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال وهي على قسمين عاملة وغير عاملة:

أولا: مختصة بالفعل عاملة فيه

بعض الحروف اختصت بالفعل فعملت فيه؛ لمزية لها عن الحروف الأخرى التي هي إما تكون قد اختصت بالاسم، أو لم تختص، لا بالفعل ولا بالاسم، ولتلك المزية التي انفردت بها عملت فيه من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1 – لم

[1] شرح ابن عقيل 590/1.

"لم" حرف نفي حصول الحدث في الزمن الماضي، ويختص بالفعل المضارع فيجزمه إعرابا، وإن كان بعض النحاة يجعلونه مبنيا على الأصل في الأفعال، ويقلب زمنه إلى المضي، فالجزم من خواص الأفعال المعربة وعلامة له في مقابل الجر في الأسماء قال ابن مالك:

..... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

ولما كانت "لم" تختص بالدخول على الفعل المضارع وعاملة فيه فناسب أن يكون لعملها علامة وهو الجزم قال تعالى ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[1] وقوله ﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾[2] وقول النابغة الجعدي

تُضِيءُ كَمِثْلِ سِرَاجِ السَّلِيطِ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ فِيهِ نُحَاساً[3]

2- لن

"لن" حرف نفي في الزمن المستقبل يختص بالفعل المضارع أيضا فينصبه نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾[4] وقوله ﴿إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾[5] وقول حسان بن ثابت

وَأَنْ سَيَمْنَعُهُمْ ممّا نَوَوْا حسَبٌ لَنْ يبلُغَ المجدَ والعَلياءَ مقْطُوعُ[6]

3- "لام الأمر"

---

[1] سورة الإخلاص الآية رقم 3.

[2] سورة النور الآية رقم 39.

[3] البيت من البحر المتقارب. ينظر: الديوان 100.

[4] سورة البقرة الآية رقم 54.

[5] سورة الإسراء الآية رقم 37.

[6] البيت من البحر البسيط . ينظر: الديوان ص254.

للاّم معان كثيرة، ويتعدد أثر عملها حسب تلك المعاني فتكون جارة وناصبة وجازمة، ومن معانيها إفادتها الأمر عند دخولها على الفعل المضارع جازمة إياه، وهي مفيدة لطلب حصول معنى الفعل الذي بعدها نحو: ليقم زيدٌ قال المرادي :"والأولى أن يقال: لام الطلب ليشمل الأمر نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ﴾[1] والدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[2]"[3]، وعملت في الفعل المضارع الجزم لاختصاصها به، فالأمر في الفعل له صيغة تخصه على وزن افعل في الثلاثي، كما له أوزان في الرباعي المجرد والمزيد، وكذلك الخماسي، فالفعل بصيغته مفيد للأمر.

ولا تدخل على الماضي للتناقض في زمن حدوث الفعل، فالماضي قد مضى وحصل، وللأمر زمن مستقبل مطلوب أن يقع معنى الفعل فيه، فلا يقال: لقام، لقال، أو لضرب، كما يقال: ليقم، وليقل، وليضرب، وبذلك فإن لام الأمر لا تدخل إلا على المضارع فتحيله من دلالته على حصول الفعل في الحال أو الاستقبال إلى طلب حصول الفعل في الاستقبال قال الأنباري: "إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، وإنما وجب أن تعمل الجزم وذلك لأن "لم" لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي، كما أن "إن" التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم فكذلك ما أشبهه"[4]، وقال العكبري: "وأما لام الأمر فعملت لاختصاصها، وإنما جزمت لأمرين: أحدهما: ما تقدم من أنها أحدثت في الفعل معنى زاد ثقله به، والثاني: أنّ الأمر طلب وهو غرض للآمر، فأشبهت لامُه لام المفعول له، وتلك جارة، فيجب أن تكون هذه جازمة؛ لأن الجزم في

---

[1] سورة الزخرف الآية رقم 77.

[2] سورة الطلاق الآية رقم 6.

[3] الجنى الداني 110.

[4] أسرار العربية ص333.

الأفعال نظير الجر في الأسماء، ولشبهها بها كسرت"[1]، وإذا سبقت بحرف عطف جاز إسكانها نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُرَهُمْ﴾[2] قال ابن السراج: "وأما لام الأمر فهي مكسورة، ويجوز أن تسكن، ولا تسكن إلا أن يكون قبلها شيء نحو قولك: فليقم زيد"[3]، فهذه الحروف اتصلت بالفعل المضارع فعملت فيه النصب أو الجزم.

ثانيا: مختصة بالفعل غير عاملة فيه وهي على وجهين:

1- ما تبنى عليه الكلمة ويصبح جزءا منها من ذلك:

أ- أحرف المضارعة

يدل الفعل على زمن وقوع فعله بصيغته، فالماضي على وزن فعل بفتح الفاء ثلاثي العين، ويصار إلى المضارع بتغيير صيغته من الثلاثي إلى الرباعي بزيادة أحرف المضارعة في أوله، فأحرف المضارعة تغير زمن الفعل من المضي إلى المضارعة، بالإضافة إلى إفادتها نوع الفاعل قال الرضي: "وحروف المضارعة على معنى في المضارع، وعلى حال الفاعل أيضا"[4]، ولكنها تتركب معه كأنها حرف منه، حتى أصبحت جزءا من أجزائه لا تنفك عنه، ولشدة اتصالها به يقول الصرفيون عن الفعل المضارع أنه مجرد لا مزيد على رغم زيادتها وظهورها في الميزان فيقال في وزن أخرج ونخرج: أفعل ونفعل.

ومع التأثير الحاصل للفعل بسببها بتغيير زمنه من المضي إلى المضارعة لا تعمل؛ لأنها أصبحت جزءا منه في حال المضارعة، وبني الفعل المضارع عليها، فلا يقال

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب 49/2.

(2) سورة الحج الآية رقم 27.

(3) الأصول في النحو 219/2.

(4) شرح الكافية للرضي 25/1.

على الفعل فعل مضارع إلا وهو متصل بها قال الخضري في علة رفع المضارع: "وقال الكسائي رفع بأحرف المضارعة، ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه"[1].

ب- السين

السين حرف يختص بالفعل المضارع ينقله من زمن الحال إلى زمن الاستقبال القريب نحو قوله تعالى ﴿ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[2]، فالفعل المضارع المجرد منها يطلق على الحال نحو: يقوم زيد، ويكتب عمرو، ويفيد الاستقبال قال محيي الدين عبد الحميد:" والمضارع: ما دل علي حدث يقع في زمان التكلم أو بعده"[3]، والمضارع الخالي مما يعيّنه لغير الحال فهو يختص به، فقد أخرجته أحرف المضارعة مع تغير الصيغة من المضي إلى المضارعة فلا يكون زمنه مستقبلا إلا إذا اتصلت به، والسين- من وجهة نظري- تخرجه من الحال إلى الاستقبال القريب، لتأكيد استقباله، وهي من بنية صيغة المضارع المفيد للاستقبال، حقيقة فيه مجاز في غيره، قال الفخر الرازي: "أعوذ: فعل مضارع، وهو يصلح للحال والاستقبال، فهل هو حقيقة فيهما؟ والحق أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وإنما يختص به بحرف السين وسوف"[4]، وقال ابن السراج: "والأفعال التي يسميها النحويون "المضارعة" هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون تصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل نحو: أكل، وتأكل، ويأكل، ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه

---

[1] حاشية الخضري على ابن عقيل110/2.

[2] سورة الطلاق الآية رقم 6.

[3] التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية ص5.

[4] مفاتيح الغيب 85/1.

على أي الزمانين تريد كما أنه لا دليل في قولك: رجل فعل كذا وكذا، أي الرجال تريد حتى تبينه بشيء آخر فإذا قلت: سيفعل، أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه؛ لأنه أولى به؛ إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع، أو قد مضى"[1]، وقد قسمه عباس حسن إلى أربع حالات والقرينة تعين إحداها قال: "للمضارع من ناحية الزمن أربع حالات، لا تتعين حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى، الأولى: أن يصلح للحال والاستقبال إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما، وتَقْصره عليه، وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح؛ لأن الزمن الماضي له صيغة خاصة تدل عليه، وللمستقبل صيغة خاصة أيضا، هي الأمر، وليس للحال صيغة تخصه، فجعلت دلالته على الحال أرجح، عند تجرده من القرائن؛ جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغة مقصورة عليه كما يقولون، هذا إلى أن اللفظ إن كان صالحا للزمن الأقرب والزمن الأبعد؛ فالأقرب أولى، والحال أقرب من المستقبل؛ فهو أحق بالاتجاه إليه"[2].

2 – ما تدخل على الفعل منفصلة عنه ولا تعمل فيه من ذلك:

1 – سوف

"سوف" بمثابة السين، إلا أن السين مركب من حرف واحد، وهذه مركبة من ثلاثة أحرف، ولذا لم تبن بناء السين وأحرف المضارعة، ويرى البصريون أنها أصل بنفسها خلافا للكوفيين الذين يرون السين مقتطع من سوف[3]، والسين تفيد حصول الفعل في الزمن المستقبل القريب، و"سوف" تفيد حصول الفعل في الزمن المستقبل البعيد، يقول الغلاييني: "وكذلك "سوف" إلا أَنها أَطول زماناً من السين، ولذلك يسمونها "حرف

---

[1] الأصول 39/1.

[2] النحو الوافي57/1.

[3] ينظر: الجنى الداني ص59. الإنصاف في مسائل الخلاف 646/2 المسألة 92.

تسويف"، فتقول: سيشب الغلام، وسوف يشيخ الفتى لقرب زمان الشبابِ من الغلام، وبعد زمان الشيخوخة من الفتى"[1]، وقد تحل إحداهما محل الأخرى نحو قوله تعالى ﴿سَيَصْلَى نَارًا﴾[2] ومعلوم أن الاصطلاء بنار جهنم بعيد زمنا إلا إن جعل على معنى قوله تعالى﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[3]، وعلى عكس ذلك قوله تعالى﴿ وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾[4] فهي على حقيقها، وكلا الأمرين يوم القيامة .

وحروف المضارعة والسين وسوف لا تعمل في الفعل؛ لأنها جزء منه تماثل لام التعريف مع الاسم النكرة فإنها تدخل عليه ولا تعمل فيه، قال العكبري: "وأما السين وسوف فلم يعملا؛ لأنهما كجزء من الفعل إذ كان الفعل دالا على الزمان، وهما تخصصانه حتى يدل على ما وضع له، وهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك"[5].

2 – قد

"قد" حرف يدخل على الفعل ماضيا أو مضارعا، ولا يختص بأحدهما قال المرادي: "وأما "قد" الحرفية فحرف مختص بالفعل، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس"[6]، وهي تفيد معان عدة قال سعيد الأفغاني:" و"قد" للتحقيق وللتقليل وللتوقع"[7]، فالتحقيق في الماضي

---

[1] جامع الدروس العربية 264/3.

[2] سورة المسد الآية رقم 3.

[3] سورة المعارج الآية رقم 6.

[4] سورة الليل الآية رقم 21.

[5] اللبب في علل البناء والإعراب 208/1.

[6] الجنى الداني ص254.

[7] الموجز في قواعد اللغة العربية ص390.

نحو قوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى﴾[1]، وفي المضارع نحو قوله تعالى ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾[2] والتقليل والتوقع نحو قد يجود البخيل، قد يقدم المسافر الليلة قال الزمخشري: "وهو قد يقرب الماضي من الحال إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لا بد فيه من معنى التوقع قال سيبويه: وأما "قد" فجواب هل فعل؟ وقال أيضا: فجواب لما يفعل، وقال الخليل: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، ويكون للتقليل بمنزلة "ربما" إذا دخلت على المضارع كقولهم: إن الكذوب قد يصدق"[3].

ولا تدخل على الأسماء فلا يصح أن يقال: قد زيد قام، ولا قد الرجل مسافر؛ لأجل أن "قد" للتقليل أو التحقيق، وهذه المعاني تتعلق بالمتغيرات، والأسماء ثوابت ومعانيها الذوات، والذوات لا تغيير فيها، وإنما التغير يقع بالأحداث "الأفعال" وهي متغيرة تحتاج تحقيقا أو تقليلا أو تقريبا، كذلك لا تدخل على الحرف فلا يقال: قد لا، ولا قد لم، ولا قد إن للعلة السابقة، فلا معنى للفعل في نفسه وإنما في غيره، والذي يبدو لي من خلال تصور المعنى أن التحقيق والتقليل والتقريب لم تقع على الفعل وحده، وإنما على النسبة الإسنادية فلو قلت: قد قام زيد، فالتحقيق وقع على نسبة القيام من زيد، كما أن النفي ينفي تلك النسبة نحو: لم يقم زيد، فالنفي نفي لنسبة القيام لزيد لا الفعل في ذاته؛ لأن الفعل لا يمكن أن يتركب منه كلام مفيد إلا بإسناده، والفعل المجرد الدال على الحدث فقط لا يثبت ولا ينفى، ومع أنها اختصت بالفعل لكنها لم تعمل فيه لنقصان اختصاصها؛ لأن الفعل أقسام ثلاثة فتدخل على الماضي وعلى المضارع ولا تدخل على الأمر فلا يقال: قد اخرُج ولا قد سافِر، وفي هذه الحالة لم تختص بأحد الثلاثة، ودخولها على الماضي لا تأثير فيه

---

[1] سورة الأعلى الآية رقم 14.

[2] سورة الأنعام الآية 34.

[3] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 147/8.

لبنائه فلم يبق إلا المضارع وهو معرب، ولم تعمل فيه لعدم الاختصاص، وذاك عكس "لم" في المضارع لاختصاصها به، فلا تدخل على ماض ولا على أمر؛ لذا جعلها النحاة علامة عليه قال ابن مالك:

..... فعل مضارع يلي لم كيشم

ولعلي أضيف شيئا يحتاج إلى مزيد تحقيق وهو أن الحرف لا يعمل في الفعل إلا إذا اختص بقسم من أقسامه، وليس من أقسامه ما هو معرب فيعمل فيه الحرف إلا المضارع؛ لذا لا يعمل في المضارع إلا ما كان مختصا به لا يدخل على القسمين الآخرين الماضي والأمر .

3 – حروف التحضيض

من الحروف التي اختصت بالفعل حروف التحضيض، والتحضيض هو الحث على فعل ينبغي على المخاطب العمل به قال الرازي: "حضه على القتال: حثّه"[1]، ونقل ابن منظور عن الأزهري أنها في الخير قال: "الأزهري الحض: الحث على الخير، ويقال حضضت القوم على القتال تحضيضا إذا حرضتهم"[2]، والتحضيض معنى كالنفي والاستفهام فجعلت له حروفا اختصارا كما جعلت لغيره قال الرضي: "ولا شك أن التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمني، معان تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال، إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض"[3]، وجعل ابن هشام النوع السابع اشتراط

---

[1] مختار الصحاح "ح ض ض" 142.

[2] لسان العرب "ح ض ض" 136/7.

[3] شرح الرضي على الكافية 470/1.

الجملة الفعلية فقال: "اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض، ومن الأول جملة الشرط...والجمل التالية أحرف التحضيض"[1].

وحروفه: "هلا، وألاّ، ولولا، ولوما"، ولها الصدارة في صدر جملتها، قال المرادي في حرف "ألا": "حرف تحضيض لا عمل لها، وهي مختصة بالأفعال، كسائر أحرف التحضيض، فلا يليها إلا فعل، نحو: ألا فعلت، أو معمول فعل ظاهر نحو: ألا زيدا ضربت، أو مضمر، نحو: ألا زيدا ضربته، وقال بعض النحويين: يجوز مجيء الجملة الاسمية، بعد أدوات التحضيض، كقول الشاعر:

..... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[2]

ولا حجة في هذا البيت. ويأتي بيان ذلك في هلا"[3].

وإذا جاء الاسم بعدها نصب بفعل مقدر؛ لأن هذه الحروف لا يأتي بعدها إلا الفعل، فالاسم متقدّم من تأخير نحو: هلاّ أخاك أكرمتَه، والتقدير هلا أكرمت أخاك أكرمته، وهو من باب الاشتغال، وعدم عملها في الفعل بعده يمكن أن يفسر بما فسرت به "قد" لعدم اختصاصها بالفعل المضارع، ودخولها على النوعين فتقول: هلاّ قام زيد، وهلا يقوم زيد، إلا أنه في الماضي فيه مفهوم التوبيخ؛ لأن الفعل قد مضى ولا يمكن تدارك إتيانه، وإنما الغرض الحث على مثله فيما يستقبل نحو هلا قمت لمعلمك، لمن رأيته يسلم على معلمه جالسا، فهذا حث على إن تكرر الأمر أن تسلم على معلمك قائما لا جالسا،

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 581/2.

(2) البيت من البحر منسوب لابن الدمينة وللصمة بن عبد الله القشيري وقيل لمجنون ليلى صدره

ونُبّئت لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ .....

شرح الحماسة للتبريزي 742/2، شرح الحماسة لأبي العلاء المعري760/2، خزانة الأدب 464/1، شرح شواهد العيني هامش الخزانة 416/3.

(3) الجنى الداني ص509.

وإذا كان الأمر مضارعا حال الكلام أو مستقبلا ففيه حث على الفعل لإمكان الإتيان به نحو: هلاّ تقوم لمعلمك، فعدم الاختصاص أفقدها العمل؛ لأن الإعمال ميزة الاختصاص.

المبحث الخامس : الحروف المشتركة

من المعاني العامة التي ما تشترك فيه الأسماء والأفعال الاستفهام والنفي والعطف، فكما يستفهم عن الجملة الاسمية يستفهم عن الجملة الفعلية، وكما تنفي الاسمية تنفى الفعلية، وكما تعطف الجملة الاسمية تعطف الجملة الفعلية، واتُّخِذت لها حروفا تمثلها، وقد تنوب منابها بعض الأسماء، فتلك الحروف التي لا تختص بأحد القسمين بل تدخل على الأسماء كدخولها على الأفعال :

أولا: الاستفهام

الاستفهام معنى عام يفيد معنى طلب الفهم جعلت له العرب حروفا والهمزة فيه أم الباب إذ الأصل في المعاني العامة أن يعبر عنها بالحروف اختصارا، وشاركتها "هل" فأدت مؤداها "هل" نحو: هل قام زيد؟، أو هل زيد قائم؟، ثم جرت مجراها بعض الأسماء فيستفهم عن الذات، وعن الأحداث، وعن المكان، وعن الزمان، وعن الكيفية نحو: مَن القارئ؟، ما كتب زيد؟، أين الكتاب؟، متى الغروب؟، وأنى شئت؟، وكيف تقوم؟.

الهمزة حرف مفرد له معان كثيرة من بينها الاستفهام، وتدخل على الجملتين، ولا تختص بإحداهما دون الأخرى نحو أمحمد قائم؟، أقام محمد؟، قال المرادي: "فأما همزة الاستفهام فهي حرف مشترك: يدخل على الأسماء والأفعال"[1]، ولكن الغالب أن يليها الفعل؛ لأن السؤال دائما ما يتطرق إلى المتغيرات، والأحداث دائمة التغير، فكان الاستفهام عنها أكثر من الاستفهام عن الذوات؟ لأنها ثابتة قال ابن هشام: "أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام"[2]، وتختص من بين أدوات

---

[1] الجنى الداني ص30.

[2] أوضح المسالك 7/2.

الاستفهام بتصدرها مطلقا حتى على حروف العطف قال الشنقيطي في تفسير قوله تعالى ﴿أَوَ آبَآؤُنَا الأَوَّلُونَ﴾[1]: "وقد قدمنا مرارا أن همزة الاستفهام إذا جاءت بعدها أداة عطف كالواو والفاء، و "ثم" نحو ﴿أَوَ آبَآؤُنَا﴾[2]، ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾[3]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[4] أن في ذلك وجهين لعلماء العربية والمفسرين الأول منهما: أن أداة العطف عاطفة للجملة المصدرة بالاستفهام على ما قبلها، وهمزة الاستفهام متأخرة رتبة عن حرف العطف، ولكنها قدمت عليه لفظا لا معنى؛ لأن الأصل في الاستفهام التصدير به كما هو معلوم في محله، والمعنى على هذا واضح، وهو أنهم أنكروا بعثهم أنفسهم بأداة الإنكار التي هي الهمزة، وعطفوا على ذلك بالواو إنكارهم بعث آبائهم الأولين بأداة الإنكار التي هي الهمزة المقدمة عن محلها لفظاً لا رتبة، وهذا القول هو قول الأقدمين من علماء العربية، واختاره أبو حيان في البحر المحيط وابن هشام في مغني اللبيب، وهو الذي صرنا نميل إليه أخيراً بعد أن كنا نميل إلى غيره، الوجه الثاني: هو أن همزة الاستفهام في محلها الأصلي، وأنها متعلقة بجملة محذوفة، والجملة المصدرة بالاستفهام معطوفة على المحذوفة بحرف العطف الذي بعد الهمزة، وهذا الوجه يميل إليه الزمخشري في أكثر المواضع من كشافه، وربما مال إلى غيره"[5] .

ولكون همزة الاستفهام غير مختصة بأحد الجملتين الاسمية أو الفعلية أهملت ولم تعمل شيئا فيما دخلت عليه، ولو عملت فإما أن تعمل الرفع أو النصب أو الجر في الاسم، أو الرفع والنصب والجزم في الفعل، وما يشترك فيه الاسم مع الفعل هو الرفع

---

[1] سورة الواقعة الآية رقم 51.

[2] سورة الواقعة الآية رقم 51 .

[3] سورة الأعراف الآية رقم 96 .

[4] سورة يونس الآية رقم 51 .

[5] أضواء البيان 833/7.

والنصب، فإما أن تكون العلامتان متفقتين أو مختلفتين، فإن اتفقتا فوجه العمل في كليهما إما أن يكونا منصوبين، فتكون الجهة منفكة، فالاسم ينصب مفعولا، أو تمييزا أو حالا أو تابعا، والفعل ليس كذلك، وعلى الرفع فإما أن يكون مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل، والفعل ليس كذلك، وعند ذاك تكون العلامان متفقتين صورة، مختلفتين دلالة، وإذا اختلفت الدلالة فما المراد من وراء العلامة؟، وإن اختلفت فكيف بحرف يعمل عملين مختلفين، ولو عملت في كليهما دون التفريق في المعنى لما كان للإعراب ميزة تبين المعنى المراد إذ جعل الإعراب علامة على المعنى المراد بخصوصه، فكان عدم إعمالها أولى لاشتراكها بين القبيلين قال الأشموني: "حق الحرف المشترك الإهمال"[1].

ثانيا: حروف النفي:

ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس.

حروف محمولة في المعنى على الفعل "ليس" فـ"ليس" فعل مفيد للنفي على رأي جمهور النحاة، وشبهت بها هذه الحروف معنى وعملا، وتسمى حروف النفي، وسأقتصر على "ما" رجاء عدم إطالـة البحث الذي ليس مراده البحث تقصي الحرف بصورة موسعة، ولكن المقصد دراسة عمل الحرف لا غير.

فـ"ما" حرف نفي لا يختص بالفعل؛ بل يدخل على كلا النوعين: الاسم والفعل، فمثال دخوله على الاسم قوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[2] وقوله ﴿ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾[3] ودخولها على الفعل قوله تعالى ﴿ مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[4] وقوله ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ

---

[1] شرح الأشموني 49/1.

[2] سورة آل عمران الآية رقم 144.

[3] سورة المائدة الآية رقم 30.

[4] سورة البقرة الآية رقم 104.

عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾[1]، وليس دخولها على الاسم مفردا؛ بل على الجملة الاسمية فيفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق مشبه بـ"ليس".

وهي عند العرب على وجهين عاملة ومهملة، فبعض العرب كالحجازيين يعملونها، وبنو تميم يهملونها نحو قوله تعالى ﴿مَا هَنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[3] قال سيبويه: "في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف، فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب رفعت"[4] وقال الحريري: "وفي لغة بني تميم لا تعمل شيئا، فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ فهي عندهم كحروف الاستفهام الداخلة على الاسم والفعل"[5]، وعلل المبرد عدم عمله عند التميميين بقوله: "فأما قول بني تميم فعلى أنهم أدخلوا "ما" على المبتدأ وقد عمل في خبره كما يعمل الفعل في فاعله، فكأن قولهم: ما زيد عاقل، بمنزلة: ما قام زيد؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض، فلم يغير لأنه لا يدخل عامل على عامل"[6] وما جاء منه منصوبا فقد خرجه الكوفيون على نزع الخافض قال الأنباري: "وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسد؛ لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب"[7]، والقياس في "ما" هو كما عليه بنو تميم مهملة لعدم اختصاصها بالفعل، وشرط العمل الاختصاص.

ثالثا: حروف العطف

---

[1] سورة المائدة الآية رقم7.

[2] سورة المجادلة الآية رقم 2.

[3] سورة يوسف الآية رقم31.

[4] الكتاب 59/1.

[5] اللمحة في شرح الملحة 587/2.

[6] المقتضب 189/4.

[7] أسرار العربية ص144. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة "19" 165/1.

حروف العطف الواو والفاء و"ثم"، وغيرها من الحروف التي تردف الثاني على الأول في حكم الإعراب، فحروف العطف الثلاثة هي أم الباب، وتدخل ما بعدها في حكم ما قبلها في المعنى والإعراب، ولكنها تختلف من حيث زمن حصول الفعل، فالواو عند جمهور النحاة مشركة للثاني في حكم الأول لا غير دون ترتيب، والفاء مع إفادتها التشريك مفيدة للترتيب عن تأخر وقرب، و"ثم" مفيدة للترتيب عن تأخر وبعد تقول: جاء زيد وعمر، وجاء زيد فعمرو، وجاء زيد ثم جاء عمرو.

وهذه الحروف يعطف بها الاسم على الاسم نحو ما قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ* وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[1] وقوله ﴿فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الأَكْمَامِ* وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾[2] وقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ والدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾[3] ويعطف الفعل على الفعل نحو قوله تعالى ﴿ فَمَحَوْنَآ آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾[4]، ويعد هذا من عطف الجمل، ويعطف الفعل على الاسم نحو قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[5]، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا* فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[6] قال السمين الحلبي: "عَطَفَ الفعلَ على الاسم لأنه بمعناه أي: وقابضاتٍ، فالفعل هنا مؤول بالاسمِ... فاللاتي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ ، ومثل هذا العطف فصيح وكذا عكسه، إلا عند

---

[1] سورة الرحمن الآية رقم3، 4.

[2] سورة الرحمن الآية رقم9، 10.

[3] سورة الحج الآية رقم18.

[4] سورة الإسراء الآية رقم12.

[5] سورة الملك الآية رقم19.

[6] سورة العاديات الآية رقم3، 4.

السهيلي فإنه قبيح"[1] ونحو قول الشاعر:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]

قال العلائي: "وهو ما إذا عطف فعل على اسم ملفوظ به، فلا يمكن ذلك لما فيه من المخالفة، ولأن المقصود بالواو الجمع بين الشيئين، لا مجرد العطف"[3]، كما عطف المضارع على الاسم بواسطة "ثم" في قول الشاعر أنس بن مدركة:

إِنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثمّ أَعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ[4]

والتقدير: قتلي سليكا ثم عقلي إياه كما في قوله تعالى ﴿ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَّرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ﴾[5] والتقدير – والله أعلم– إلا وحيا أو إرسالا[6]، ويعطف الاسم على الفعل كما في قوله تعالى ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾[7] على رأي ابن مالك ويرى الزمخشري: أن "مخرج" معطوف على "فالق"؛ فيكون من عطف الاسم على الاسم، وعرض ابن الشجري لعطف اسم الفاعل على المضارع والعكس فقال: "عطف اسم الفاعل على ما يفعل، وعطف يفعل على اسم الفاعل جائز لما بينهما من المضارعة التي استحق بها "يفعل" الإعراب، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال، وذلك جريان اسم الفاعل على

---

(1) الدر المصون 346/6.

(2) البيت من البحر الوافر لميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبية، وهي امرأة معاوية بن أبي سفيان.
ينظر: خزانة الأدب 592/3، 621، الدرر اللوامع26/2.

(3) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص219.

(4) البيت من البحر البسيط لأنس بن مدرك بن كعب الخثعمي.
ينظر: شرح شواهد العيني بهامش خزانة الأدب 599/3، الدرر اللوامع28/2.

(5) سورة الشورى الآية رقم 96.

(6) ينظر: المقتضب 34/2، الدر المصون 88/6.

(7) سورة الأنعام الآية رقم 96.

يفعل"[1] ولا يسع الحديث هنا عن حروف العطف كلها لأن البحث مقصور على الإعمال والإهمال، فحروف العطف غير عاملة لعدم اختصاصها بنوع معين لا في الأسماء ولا في الأفعال، فلو عملت لعملت عملا واحدا، والواقع أن ما بعدها متفق الإعراب مع ما قبلها، فهي نائبة عن تكرار العامل إذ وجودها مختزل لذكره مرة أخرى قال ابن السراج: "لأن الواو تقوم مقام العامل في كل الكلام"[2] وقال الأنباري "وإذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحروف العطف"[3]، وقال: "لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مختص، فوجب أن لا يكون عاملا"[4].

والمتأمل في معاني حروف العطف لا يجد فيها معنى متضمَّنا تضمن "إن" للتوكيد، و"ليت" للتمني، وإنما مفيدة لمعنى عام هو إلحاق ما بعدها لما قبلها، ولكنها قد تكون موصلة لأثر الفعل كحروف الجر كما يقول بعض النحاة، فإنهم قد اختلفوا في العامل في المعطوف قال العلائي: "اختلف فيه أئمة العربية وهو العامل في المعطوف وفيه ثلاثة أقوال: أحدها وهو قول سيبويه وجمهور المحققين أن العامل فيه العامل في المعطوف عليه، فإذا قلت: ضربت زيدا وعمرا، فقد انتصبا جميعا بـ"ضربت" والحرف العاطف دخل بمعناه، وشرك بينهما، وإنما عمل الفعل فيهما بواسطة حرف العطف، وحجة هذا القول اختلاف العمل لاختلاف العامل المتقدم من رفع ونصب وخفض وجزم، وقال أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني العامل في المعطوف حرف العطف؛ لأنه إنما وضع لينوب عن العامل ويغني عن إعادته، فلما أغنت الواو في مثل قام زيد وعمرو عن إعادة "قام"

---

[1] أمالي ابن الشجري437/2.

[2] الأصول في النحو 65/2.

[3] أسرار العربية 144.

[4] الإنصاف في مسائل الخلاف 377/1.

مرة أخرى قامت مقامه فرفعت ما بعدها، وكذلك في النصب والخفض والجزم، وهذا اختيار ابن السراج أيضا، واعترض الجمهور عليه بأن الحرف لا يعمل عند البصريين حتى يختص وحروف العطف غير مختصة فلا تصلح للعمل؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال، والقول الثالث: أن العامل في المعطوف فعل محذوف مقدر بعد حرف العطف من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه، وحرف العطف دال على ذلك المقدر، وذكر ابن يعيش أن هذا اختـيار الفارسي وابن جني وهو الأصـح عنهـما، واخـتاره أيـضا أبو القاسم

السهيلي في نتائج الفكر واحتج عليه بالقياس والسماع"[1].

ولكن حرف الجر مع مجروره في محل المفعول للفعل، وليس كذلك حروف العطف، ولم تكن مختصة بقبيل معين حتى يجعل له علامة تدل على ذلك الاختصاص كما جعل الجر علامة لحرف الجر لاختصاصه بالاسم، ولما لم تكن مختصة بقبيل معين أهملت إعرابا، وأعملت معنى.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

إن هذا البحث ليس بحثا استقرائيا يستقصي جميع الحروف، وقد درست دراسات مستفيضة من قبل كبار النحاة كالمرادي في الجنى الداني والمالقي في رصف المباني، وابن جني في سر صناعة الإعراب، وابن هشام في المغني، ولكني في هذا أردت التعريج على عمل الحرف من حيث كونه ذاتيا فيه أم لا، أو بما يتضمن من معنى كما هو الحال

[1] الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص57.

في الفعل، أو هو محمول عليه كاسم الفاعل على الفعل، فأخذت بعض الأحرف وحاولت بيان الصلة بين الحرف والعمل الإعرابي الذي يؤديه فاهتديت بإذن الله إلى النتائج التالية:

- عمل الحرف لا لخصوصية تركيبه، ولا ذاتية فيه، ولو كان كذلك لكانت جميع الحروف عاملة، ولكان العمل على وجه واحد رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما.
- الحرف ليس له معنى محدود فنقول: إن معنى الحرف هو المؤثر إعرابا كما الحال في الفعل، فتأثير معنى الفعل على الفعل اختلافه لزوما وتعدية.
- الحرف يتضمن معنى في التركيب بعد أن لم يكن كذلك، وإنما ارتبطت به لكثرة دورانها في التراكيب كالظرفية في "في" ولو كانت متضمنة إياه كما يقول بعض النحاة لتعارضت المعاني فيكون بمعنيين في آن واحد فيلزم وجود النقيضين معا.
- العامل الأساس في عمل الحرف الاختصاص، فإذا اختص الحرف بقبيل جعلت له علامة دلالة الاختصاص كحرف الجر الرابط بين العامل والاسم المعمول فيه بعده، ونحو "لم" في اتصالها في نفي المضارع وقلب معناه إلى المضي، و"لن" في نفيها في المستقبل.

المصادر والمراجع:

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تح: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ،1957م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثالثة 1408هـ -1988م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد.
- أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى 1413هـ - 1992م.

- الأمالي لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا، بيروت، 1407هـ-1987م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تح:هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، ط. الثانية 1414هـ- 1994م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الأولى 1422هـ- 2001م.
- جامع الدروس العربية للغلاييني، مراجعة : عبد المنعم خفاجة، المكتبى العصرية صيدا، بيروت.
- الجنى الداني في حروف النعاني للمرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 1413هـ - 1992م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر للطباعة والنشر.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، ط. الأولى 1419هـ-1999م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، تح: أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تح: علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى 1414هـ – 1993م .
- ديوان البحتري، تح: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر.
- ديوان جميل بثينة، تح: أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثانية1416هـ– 1996م.
- ديوان حسان بن ثابت، تح: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة.
- ديوان النابغة الجعدي، تح: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط. الأولى 1998م.
- شرح الأشموني، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي، تح: غريد الشيخ، وأحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى 1421هـ– 2000م .
- شرح ديوان الحماسة لأبي العلاء المعري، تح: حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1411هـ– 1991م .
- شرح الرضي على الكافية الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس 1398هـ 1978م.
- شرح شواهد العيني بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، دار صادر، بيروت.
- شرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح التسهيل لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط. الأولى 1410هـ– 1990م.

- شرح التصريح على التوضيح للأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت 1421هـ – 2000م.
- شرح ديوان الأعشى الكبير، تح: حنى نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثانية 1414هـ 1994م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- الصحاح للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ،بيروت، ط. الرابعة 1417هـ- 1987م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الأردن، ط. الأولى 1410هـ 1990م.
- معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزءا من كتاب السيد نور الدين الجزائري، تح: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، تنظيم: الشيخ بيت الله بيات، ط. الأولى.
- كتاب التعريفات للجرجاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط. الأولى1426-2005م.
- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط. الثانية.
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط.1 .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط. 1، 1416هـ- 1995م.

- لسان العرب لابن منظور، ط. الثالثة، دار صادر، بيروت 1414هـ – 1994م.
- اللمحة في شرح الملحة للحريري، للصايغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى 1424هـ/2004م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط. الأولى 1422هـ – 2001م.
- المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي، تح: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط. الأولى1979.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث.
- مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت 1421هـ – 2000م.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.
- المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط. 1424هـ – 2003م.
- النحو الوافي لعباس حسن.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، منشورات جامعة الفاتح، ط. الأولى.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت ط. 2، 1987. دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع الكويت 1977م .